محافظ كركوك الفار

أحمد ضيف الله

استقبل رئيس إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني في الـ١٦ من حزيران الماضي، نجم الدين كريم، محافظ كركوك السابق بعد أقل من ٢٤ ساعة من وصوله مطار أربيل قادماً من بيروت، حيث كان قد اعتقل في مطارها الدولي في الـ٢١ من أيار الماضي من قبل الإنتربول الدولي، ومُنع من مغادرة لبنان لنحو ٢٥ يوماً لاستكمال التحقيقات معه، بعد الإفراج عنه في اليوم التالي لاعتقاله.

نجم الدين كريم الذي يحمل الجنسية الأميركية إضافة إلى العراقية، طبيب جراح في الجملة العصبية، كان عضواً في المكتب السياسي لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني، ومن أبرز قادته المقربين من رئيس الحزب الراحل جلال طالباني، وطبيبه الخاص، الذي كان قد تسلم منصب محافظ كركوك في الـ٣ من نيسان ٢٠١١، مستمراً في عمله كمحافظ لغاية فراره من المحافظة في حزيران ٢٠١٧.

الوسائل الإعلامية الكردية المحسوبة على الحزب الديمقراطي الكردستاني، والوسائط الإعلامية الخليجية، إضافة إلى تلك التي ترتزق بالمال الخليجي، سوقت بشكل مُركز تصريحات نشوان جلال سكرتير المحافظ السابق، على أن توقيف نجم الدين كريم «كان للاشتباه بقضية كيدية رفعت ضده بكركوك بتهمة استيلائه على عجلات تخص المحافظة».

لقد فرض الأكراد سيطرتهم على معظم محافظة كركوك الغنية بالنفط، وعلى أجزاء من محافظات صلاح الدين وديالى ونينوى، مستغلين الفراغ الذي تركه انهيار الجيش العراقي بعد الهجوم الذي شنه تنظيم داعش على مدينة الموصل في حزيران ٢٠١٤. ففيما استولى حزب الاتحاد الوطني الكردستاني في الـ٢ من آذار ٢٠١٧ على شركة نفط كركوك الحكومية، قام محافظ كركوك القيادي في الحزب، نجم الدين كريم، برفع علم إقليم كردستان فوق قلعة كركوك التاريخية ومباني الحكومة الرسمية في الـ١٦ من الشهر ذاته، معلناً إضافة اللغة الكردية إلى العربية في المخاطبات الرسمية بالمحافظة، رافضاً كل المناشدات من داخل المحافظة وخارجها في إبقاء الوضع على ما هو عليه قبلاً، مستهتراً بالقرار الذي اتخذه مجلس النواب العراقي في الـ١ من نيسان ٢٠١٧، بـ«رفع العلم العراقي حصراً في محافظة كركوك»، وإنزال العلم الكردي، مصعداً من تحديه للحكومة المركزية في بغداد باتخاذ «قرار إجراء استفتاء شعبي لتقرير مصير المحافظة»، بعد إعلان نيجيرفان بارزاني، رئيس حكومة إقليم كردستان آنذاك، في مؤتمر صحفي في الـ٧ من حزيران ٢٠١٧، أنه «لا يوجد مناطق متنازع عليها بعد الآن وأن تلك المناطق كردستانية حررت بدماء «البيشمركة»، وانتهى أمرها وأنه لم يبق شيء اسمه مناطق متنازع عليها في قاموس الإقليم وهي كردستانية وعادت إلى الإقليم».

في الـ١٤ من أيلول ٢٠١٧، صوت المجلس النيابي العراقي على إقالة محافظ كركوك نجم الدين كريم من منصبه، كما أصدرت المحكمة الاتحادية العليا في الـ١٧ من الشهر ذاته «أمراً ولائياً» بإيقاف إجراءات الاستفتاء في إقليم كردستان والمناطق الأخرى خارجه، الذي يعني أن الإجراءات التي ستتم بموجب الاستفتاء وما سينتج عنها باطلة، ولاحقاً أصدرت محكمة استئناف كركوك في الـ٢٣ من أيار ٢٠١٨، مذكرة قبض بحق كريم، وبالحجز على أمواله المنقولة وغير المنقولة، على خلفية العديد من المخالفات القانونية والجنائية، بينها: دعوته أبناء محافظة كركوك لحمل السلاح والدفاع عن محافظتهم بمواجهة الجيش العراقي «المحتل»! الحكومة المركزية في بغداد وبعد فشل كل محاولات الاحتواء والتفاهم مع المحافظ المتمرد، قررت استعادة المحافظة بالقوة، رافضة القبول بـ«سلخ كركوك» من العراق كأمر واقع، فرضه استغلال الانفصاليين للظروف الإقليمية والمحلّية في ذلك الوقت، وأعطت أوامرها للقوات العراقية في الـ١٦ من حزيران ٢٠١٧ بـ«فرض الأمن في كركوك»، التي استطاعت خلال ساعات معدودة، من استعادة أغلب مناطق محافظة كركوك، رافعة العلم العراقي فوق المجمع الحكومي ومقر المحافظة بكركوك، بعد إنزال أعلام إقليم كردستان من عليها، ما أدى إلى فرار محافظها نجم الدين كريم، وانسحاب قوات «البيشمركة» من كامل أراضي المحافظة.

محافظ كركوك الفار، بحقه دعاوى كبرى عديدة، منها ما هو مالي وأخرى جنائي، تصل عقوباتها وفق القانون العراقي إلى الإعدام، فضلاً عن انتهاجه سياسة قومية عنصرية خلال توليه منصب محافظ كركوك، عمدت إلى تغيير ديموغرافي على حساب العرب المسلمين والمسيحيين والتركمان والعبث بسجلات ملكيتهم، وإشرافه على العمليات الإجرامية التي طالت شخصيات ومقار عربية وتركمانية في المحافظة.

تبريرات اعتقال الطبيب الهارب محافظ كركوك السابق في بيروت ساذجة ومضحكة، لا يَحترم فيها مسوقوها أنفسهم ولا من يستمع إليهم، فهل من المعقول أن تقوم المنظمة الدولية للشرطة الجنائية «الانتربول» باتخاذ قرار ملاحقة موظف وتوقيفه لعدم قيامه بتسليم «عهدته» الرسمية؟!

صلوا على النبي.

النظام التركي يصعد مع «الوحدات» في الحسكة وينتقل من التحشيد إلى المناوشة

| وكالات

الجيش التركي يقصف مواقع في سورية (عن الانترنت)

في تحول من التحشيد إلى المناوشة، وبما يدل على اقتراب عملية عسكرية عدوانية تركية على مناطق سيطرة المليشيات الكردية شمال شرق البلاد، اعتدى جيش النظام التركي على مواقع «وحدات حماية الشعب» الكردية في رأس العين بريف محافظة الحسكة.

وأعلنت وزارة دفاع النظام التركي، في بيان لها، بحسب وكالة «الأناضول» التركية للأنباء، قيام قواتها بـ«تدمير ٧ أهداف» بالجانب السوري، حيث مناطق سيطرة المليشيات الكردية، بذريعة الرد على إطلاق قذيفتين على ولاية شانلي أورفة جنوب شرق تركيا، وأكدت في بيانها أن هذه الأهداف «كان قد تم تحديدها مسبقاً».

والاثنين أعلنت ولاية شانلي أورفا التركية، سقوط قذيفتين من الجانب السوري داخل الأراضي التركية، وإصابتهما لمنزلين بقضاء «جيلان بينار» بالولاية، ما أسفر عن إصابة ٦ مدنيين.

من جهتها، أصدرت مليشيا «قوات سورية الديمقراطية – قسد» بياناً بخصوص إطلاق القذيفتين، ونأت بنفسها عن الحادث، مؤكدة أن مصدر القذيفتين «غير معروف» ووصفت الحادث بأنه «عمل استفزازي» يهدف إلى إلحاق الضرر بالاستقرار في المنطقة.

يأتي هذا التصعيد، في ظل تواتر الأنباء عن عملية عسكرية عدوانية مرتقبة للنظام التركي ضد المليشيات الكردية شرق الفرات، إذ ذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، أن مجهولين أطلقوا القذيفة من مدينة رأس العين التي تسيطر عليها المليشيات الكردية بريف محافظة الحسكة باتجاه الأراضي التركية المقابلة لها، وأشار إلى أنه لم يعرف حتى الآن هوية الذين أطلقوها والغاية منها.

وبحسب ما ذكرت مواقع الكترونية معارضة، فإن جيش النظام التركي قد قصف بمنطقة رأس العين نقطة عسكرية لـ«وحدات حماية الشعب» الكردية التابعة لـ«حزب الاتحاد الديمقراطي – با يا دا» التي تشكل العمود الفقري لـ«قسد».

وأشارت تلك المواقع، إلى أن «الوحدات» أخلت بعدها عدة نقاط بمحيط المدينة خوفاً من استهدافها.

والتطورات الحالية، تأتي وسط تحشيدات وتجهيزات من قبل جيش النظام التركي على الحدود السورية التركية، وسط توتر متصاعد في العلاقات بين أنقرة وواشنطن، على خلفية تزويد روسيا تركيا بمنظومة صواريخ «إس ٤٠٠» الروسية، الأمر الذي أغضب أميركا وإطلاقها التهديدات بفرض عقوبات ضد أنقرة، في حين اعتبرت وسائل إعلام أميركية أن صفقة «إس٤٠٠» بين روسيا وتركيا تشير إلى انقسام حلف شمال الأطلسي «ناتو» الذي تعتبر تركيا وأميركا من أعضائه.

وسبق أن قام النظام التركي باحتلال مدينة عفرين في ريف حلب الشمالي التي كانت «حماية الشعب» تسيطر عليها ورفضت دخول الجيش العربي السوري إلى المنطقة، مع اتخاذ أميركا موقف المتفرج، رغم مزاعمها بدعمها للأكراد.

وكان متزعم قوات «قسد»، مظلوم كوباني، توعد تركيا بتحويل كل الشريط الحدودي معها إلى ساحة معركة، في حال شنت عملية عسكرية على أي منطقة شرق الفرات.

ومن الجدير ذكره أن أنقرة تعتبر «الوحدات» الكردية «منظمة إرهابية» وأنها الفرع السوري من «حزب العمال الكردستاني».

من جانب آخر، وفي إطار الفلتان الأمني في مناطق سيطرة «قسد» بمدينة الحسكة، انفجرت دراجة نارية مفخخة على الطريق الواصلة إلى حي المشيرفة بمدينة الحسكة.

إلى ذلك، غادرت ٣٢ عائلة تضم ١٢٦ مدنياً بينهم نساء وأطفال مخيم «الهول» جنوب الحسكة، متجهة إلى منازلها في منطقة منبج شرق حلب، بحسب مواقع إلكترونية معارضة.

في غضون ذلك واصلت الميليشيات الكردية عمليات الاعتقال في مناطق سيطرتها شمال شرق البلاد، في سياق انتهاكاتها المستمرة بحق المدنيين هناك، لكسر إرادتهم، واعتقلت أباً وابنه، بعد اعتراضهما على نصب راجمة صواريخ على سطح منزلهم.

وفي إطار الفوضى والفلتان الأمني قتل شاب ليل الإثنين – الثلاثاء، برصاص مجهولين في مدينة الرقة.

أستراليا تناقش قوانين صارمة تمنع عودة مواطنيها «الإرهابيين»

أحكام بالسجن بحق مدانين بالانتماء إلى داعش في الأردن

| وكالات

أصدرت محكمة أمن الدولة الأردنية أمس أحكاماً بالسجن تراوحت بين عامين و١٥ عاماً بحق ٣٢ مداناً في قضايا تتعلق بالإرهاب وبالانتماء إلى تنظيم داعش الإرهابي وتأسيس تنظيم مسلح ومحاولة التسلل للقتال في سورية.

ونقلت وكالة «فرانس برس» عن مصدر قضائي أردني أن الأحكام شملت «السجن ١٥ عاماً لأربعة مدانين بتهمة المؤامرة بقصد القيام بأعمال إرهابية لانتمائهم لتنظيم داعش وتخطيطهم لاعتداءات على الأجهزة الأمنية».

كما شملت «السجن عشرة أعوام لمدان بتهمة التهديد بالقيام بأعمال إرهابية، إذ ثبت للمحكمة أنه ينتمي إلى تنظيم داعش في سورية وخطط لاستهداف إحدى الكنائس في الأردن».

وحكم على ثلاثة آخرين «ادينوا بالمؤامرة بقصد القيام بأعمال إرهابية بالسجن ثمانية أعوام، والسجن لعام واحد لفتاة معهم بعد تأسيسهم تنظيم سموه تنظيم الألوية العربية المسلحة وتعديل طائرة صغيرة (درون) لتصبح قادرة على حمل متفجرات».

كما حكمت المحكمة على «مدانين اثنين حاولا التسلل إلى سورية للانضمام إلى جبهة النصرة بالسجن ٤ أعوام».

وشدد الأردن خلال السنوات القليلة الماضية العقوبات التي يفرضها على مروجي أفكار تنظيم داعش الإرهابي أو من يحاول الالتحاق به.

كما شددت السلطات الأردنية أيضاً منذ اندلاع الحرب الإرهابية في سورية في آذار ٢٠١١، إجراءاتها على الحدود مع سورية.

على خط موازٍ ناقش البرلمان الأسترالي مسألة عودة مسلحي داعش الذين قاتلوا في سورية والعراق، حيث تعتزم أستراليا منعهم من العودة إلى أراضيها لفترة تصل إلى سنتين، وذلك بموجب مشروعات قوانين صارمة.

وسيمنح التشريع الجديد المثير للجدل وزير الداخلية الأسترالي بيتر داتون، صلاحية تفعيل «أوامر إقصاء» لمنع الإرهابيين المشتبه بهم من العودة إلى الديار، ويستند التشريع إلى آخر مشابه مطبق في المملكة المتحدة، يقوم بموجبه قاضٍ باتخاذ قرار حول مسألة تطبيق أمر بالإقصاء.

وقال أحد أعضاء البرلمان في مطلع تموز أن القانون يستهدف ٢٣٠ أسترالياً توجهوا إلى سورية والعراق للقتال في صفوف تنظيم داعش، ولا يزال ٨٠ منهم في مناطق تشهد نزاعاً مستمراً.

وبرزت مخاوف من أن يكون المقترح الأسترالي غير دستوري ويمنح الوزير الكثير من النفوذ، وقد طالب حزب العمال المعارض بإحالته إلى لجنة الاستخبارات والأمن البرلمانية لمزيد من الدرس.

غير أن وزيرة الداخلية بحكومة الظل، كريستينا كينلي، قالت في بيان أن المعارضة ستؤيد القانون، لكنها تريد خطة «دستورية تحافظ على أمن الأستراليين وتصمد أمام طعون المحكمة العليا».

وتتضمن المقترحات الأخرى التي سيناقشها البرلمان إلغاء قانون «ميديفاك»، الذي يسمح بنقل طالبي اللجوء والمهاجرين الموقوفين في مخيمات في المحيط الهادئ إلى أستراليا للعلاج.

وأبدت المعارضة حتى الآن معارضتها لإلغاء القانون، وقال زعيم حزب العمال، أنتوني البانيز، لشبكة «سكاي نيوز» أمس إنه لا يعتقد أن الحكومة قدمت حججاً مقنعة.

وأضاف إن «هناك قرابة ٩٠ شخصاً نُقلوا إلى أستراليا بموجب قانون ميديفاك»، مشيراً إلى أن «هناك ٩٠٠ نقلتهم الحكومة نفسها إلى أستراليا قبل وجود القانون المذكور».

وأدانت الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان سياسة كانبيرا المتشددة إزاء قرابة ٩٠٠ مهجر لا يزالون على جزيرة ناورو وجزيرة ماناوس التابعة لباباوا غينيا الجديدة، غير أن أستراليا دافعت عن سياساتها الإنسانية في طبيعتها، قائلة إن مئات الأشخاص قضوا غرقاً في البحر أثناء محاولتهم الوصول إلى أراضيها، وإنها تسعى إلى ردع الآخرين عن القيام بمثل تلك الرحلات.

توقعات أممية بحل وشيك لحرب اليمن

قال مبعوث الأمم المتحدة لليمن مارتن جريفيث أمس أن الحرب في اليمن يمكن وقفها لأن الطرفين المتحاربين والتوافق السياسي الدولي يدعمون اتفاقاً توسطت بشأنه الأمم المتحدة في ستوكهولم في كانون الأول الماضي، في وقت قال مصدر عسكري يمني أن عدداً من مرتزقة جيش العدوان السعودي لقوا مصرعهم في حين جرح آخرون إثر استهداف تجمعاتهم شرق حيران بالمحافظة بقذائف مدفعية الجيش اليمني واللجان الشعبية.

وقال جريفيث للصحفيين في جنيف: «أعتقد أن هذه الحرب في اليمن قابلة للحل على نحو وشيك».

وأضاف: «الطرفان كلاهما يصر على رغبته في حل سياسي، والحل العسكري غير وارد، وما زالا على التزامهما باتفاق ستوكهولم بكافة جوانبه المختلفة».

في هذه الأثناء نفذ سلاح الجو اليمني المسير عملية واسعة استهدفت قاعدة جوية لقوات النظام السعودي بخميس مشيط في منطقة عسير جنوب غرب السعودية.

ونقل موقع المسيرة نت عن المتحدث باسم القوات المسلحة اليمنية العميد يحيى سريع قوله: إن «الطيران المسير نفذ بعدد من طائرات قاصف ك ٢ عملية واسعة على قاعدة الملك خالد الجوية بخميس مشيط» مؤكداً أن الطائرات أصابت أهدافها بدقة عالية.

وأشار سريع إلى أن العملية تأتي رداً على جرائم العدوان السعودي وحصاره وغاراته المتواصلة على الشعب اليمني والتي بلغت خلال الساعات الـ٢٤ الماضية ٢٣ غارة.

من جانب آخر ذكر مصدر ملاحي يمني أن تحالف العدوان يحتجز ناقلة الديزل الخاصة بمحطة كهرباء مدينة الحديدة منذ ثلاثة أيام.

وأوضح المصدر أنه على الرغم من حصول الناقلة على تصريح من الأمم المتحدة بالدخول إلى ميناء الحديدة إلا أن قوى العدوان السعودي منعتها بهدف التضييق على أبناء الحديدة وزيادة معاناتهم.

كما قتل وأصيب عدد من مرتزقة العدوان السعودي إثر استهداف الجيش اليمني واللجان الشعبية بقذائف المدفعية لتجمعاتهم شرق حيران بمحافظة حجة شمال غرب اليمن.

ونقل موقع المسيرة نت عن مصدر عسكري يمني قوله: إن عدداً من مرتزقة جيش العدوان السعودي لقوا مصرعهم في حين جرح آخرون إثر استهداف تجمعاتهم شرق حيران بالمحافظة بقذائف مدفعية الجيش اليمني واللجان الشعبية.

وأضاف المصدر أن خمسة من مرتزقة العدوان أصيبوا شمال مثلث عاهم بمحافظة حجة بعمليات قنص للجيش اليمني واللجان الشعبية.

من جهة أخرى تمكن الجيش اليمني واللجان الشعبية من إعطاب آلية لمرتزقة تحالف العدوان وقتل وجرح جميع من كان على متنها إثر استهدافهم بقذائف المدفعية بخب والشعف في محافظة حجة.

وكان عدد من مرتزقة العدوان السعودي قتلوا وأصيبوا خلال عمليات عسكرية للجيش اليمني واللجان الشعبية في وقت سابق في تعز وعسير وجيزان.

إلى ذلك انتقد موقع «أخبار أوروبية» الالكتروني التشيكي دعم دول الغرب لنظام بني سعود في عدوانه المتواصل على اليمن وصمت الساسة الغربيين عن الجرائم التي يرتكبها بحق الشعب اليمني.

وجاء في تحليل للموقع أن «السعودية اشترت مواقف القيادات السياسية الغربية بصفقات الأسلحة التي عقدتها معهم ولاسيما الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وفرنسا وإسبانيا» مشيراً إلى وجود نحو ألف عسكري من الوحدات الخاصة الأميركية والفرنسية يقاتلون إلى جانب النظام السعودي في اليمن.

ولفت إلى أن البحرية الأميركية تقوم أيضاً بمحاصرة اليمن بحراً في حين ساعد الغرب النظام السعودي للوصول إلى مجلس حقوق الإنسان الأمر الذي جعل هذا النظام يتصرف في اليمن دون خشية من المساءلة.

ونبه إلى أن النظام السعودي يقوم أيضاً بتمويل تنظيم «داعش» كي يقف إلى جانبه في عدوانه على اليمن.

وكالات

القضاء اللبناني يصدر مذكرات غيابية بحق ١٠ ليبيين في قضية موسى الصدر

أصدر القضاء اللبناني، أمس الثلاثاء، مذكرات توقيف غيابية في حق عشرة متهمين ليبيين، أبرزهم سيف الإسلام القذافي، في ملف إخفاء الإمام موسى الصدر ورفيقيه.

وقرر المحقق العدلي في قضية الصدر ورفيقيه الشيخ محمد يعقوب والصحفي عباس بدر الدين، والقاضي زاهر حمادة، إصدار مذكرات توقيف غيابية في حق عشرة متهمين ليبيين، من بينهم سيف الإسلام معمر القذافي وعبد الله السنوسي وأحمد رمضان الأصبيعي، بعد الادعاء عليهم أصولاً، وورود أدلة على تورطهم في الاشتراك بجرم الخطف المتمادي في الزمن.

ويتابع القاضي حمادة بقية الإجراءات القانونية اللازمة، على أن تتم إحالة مذكرات التوقيف إلى الإنتربول لتعميمها وتنفيذها.

وذكرت الوكالة الوطنية للإعلام، أن وزارة الخارجية الليبية في حكومة «الوفاق الوطني»، رفضت مراراً إبلاغ المدعى عليهم المذكورين وفق الأصول، فجرى إبلاغهم لصقاً كما ينص قانون أصول المحاكمات الجزائية اللبناني.

وتلاحق المحكمة الجنائية الدولية سيف الإسلام القذافي بتهم ارتكاب «جرائم ضد الإنسانية»، ابتداء من ١٥ شباط ٢٠١١، خلال الأحداث التي اندلعت في ليبيا وكانت بدعم غربي وتدخل مباشر من حلف شمال الأطلسي (الناتو).

الوكالة الوطنية للإعلام

نظام أردوغان يستغلهم في البازار السياسي والمالي مع أوروبا

تواصل العنصرية والتضييق على المهجرين في تركيا

| الوطن - وكالات

ممارسات عنصرية وتضييق على المهجرين السوريين في تركيا (عن الانترنت)

واصل النظام التركي استغلال ملف المهجرين في البازار السياسي والمالي مع أوروبا بالتهديد بفتح حدود بلاده البرية والبحرية أمام مئات الآلاف منهم خصوصاً من دول المنطقة جراء انتشار الإرهاب فيها الذي يدعمه نظام رجب طيب أردوغان على جميع المستويات.

وبحسب مواقع إلكترونية، فإن وزير خارجية النظام التركي مولود جاويش أوغلو أعلن تعليق الاتفاق المبرم قبل أكثر من ثلاث سنوات مع الاتحاد الأوروبي لضبط تدفق «المهاجرين» في تنصل فاضح لنظامه من الالتزامات المنصوص عليها في اتفاق «المهاجرين» الذي جاء بعد فترة وجيزة من إعلان الاتحاد الأوروبي اعتزامه فرض عقوبات على تركيا على خلفية التنقيب غير القانوني عن الغاز والنفط في المياه الإقليمية الخاصة بقبرص وسط أجواء من التوتر السياسي بين الجانبين.

وكان نظام أردوغان وقع في آذار من العام ٢٠١٦ بعد مساومات دامت سنوات اتفاقاً مع الاتحاد الأوروبي للحد من الهجرة ينص على منع تركيا انطلاق «المهاجرين» من سواحلها مقابل الحصول على ٦ مليارات دولار إلى جانب السماح بدخول الأتراك إلى منطقة شنغن الأوروبية دون تأشيرة والإسراع في مفاوضات انضمام أنقرة إلى الاتحاد الأوروبي وهو ما انتقدته المنظمات الحقوقية التي اعتبرت أن أوروبا خضعت عبر هذا الاتفاق لابتزاز النظام التركي الذي لم يلتزم بالاتفاق بشكل كامل.

جاء إعلان جاويش أوغلو تزامناً مع التهديدات التي أطلقها وزير داخلية النظام التركي سليمان صويلو ضد أوروبا عبر ورقة المهاجرين قائلاً: «إن الحكومات الأوروبية لن تستطيع الصمود ستة أشهر في حال فتحت بلاده أبوابها أمام المهاجرين وسمحت لهم بالعبور نحو أوروبا».

وكان النظام التركي سبباً رئيسياً في معاناة مئات آلاف المهجرين من سورية وغيرها من دول المنطقة بفعل الإرهاب من خلال دعمه المتواصل للتنظيمات الإرهابية في المنطقة حيث دأب خلال السنوات الماضية على استغلال ملف المهجرين وفتح الحدود لعبور مئات الآلاف منهم إلى أوروبا وهو ما سبب أزمة خانقة دفعت الكثير من الدول الأوروبية إلى الرضوخ لشروطه وإملاءاته في هذا الملف.

في سياق متصل أصيب مهجران سوريان ليل الثلاثاء، نتيجة طعنهما بالسكاكين من شبان أتراك في مدينة سوروغون في ولاية يوزغات التركية.

وقال مصدر مقرب من المهجرين يلقب «عامر أبو الورد» لمواقع معارضة: إن الشابين جاسم العيفان وشقيقه أمين العيفان تعرضا لعدة طعنات نقلا على إثرها إلى العناية المشددة في أحد مشافي المنطقة واستقر وضعهما الصحي حالياً، موضحاً أن طعن الشقيقين جاء بعد مشادة كلامية مع ثمانية شبان أتراك.

وينحدر أمين وجاسم من مدينة الميادين في محافظة دير الزور شرقي سورية، بحسب المصدر، وشهدت تركيا مقتل عدد من المهجرين السوريين لأسباب مختلفة.

اكتشاف مقبرة جماعية في العراق

أعلنت مؤسسة الشهداء التابعة للدولة العراقية، أمس عن فتح مقبرة جماعية جديدة في منطقة الشيخية ببادية السماوة التابعة لمحافظة المثنى، جنوبي العراق، في حين علقت السفارة الأميركية في بغداد، على عقوبات اتخذتها واشنطن بحق أربع شخصيات عراقية الأسبوع الماضي بتهم تتعلق بـ«الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان».

وذكر بيان للمؤسسة أن «المقبرة تضم ٧٠ من النساء والأطفال تم إعدامهم رمياً بالرصاص»، مبيناً أن «أعمار الأطفال تتراوح بين سنة وسنتين والنساء بحدود ٤٠ سنة».

وأضاف إن «هنالك مقبرتين بالقرب منها ستفتحان في حال استحصال الموافقات القانونية».

وفي نيسان الماضي أعلنت السلطات المحلية في محافظة المثنى العثور على مقبرة جماعية لأشخاص أكراد من ضحايا النظام السابق في بادية السماوة.

وبعد سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣ عثر على مئات المقابر الجماعية في أغلب المحافظات العراقية لأشخاص أعدموا في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي.

من جهة أخرى علقت السفارة الأميركية في بغداد، أمس، على عقوبات اتخذتها واشنطن بحق أربع شخصيات عراقية الأسبوع الماضي بتهم تتعلق بـ«الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان».

وذكرت السفارة في تعليق نشرته على صفحتها في «الفيسبوك» «اتخذت الولايات المتحدة إجراء بحق أربعة أفراد في العراق متورطين في قضايا فساد أو انتهاكات لحقوق الإنسان. تشمل هذه العقوبات حظر التواصل مع المؤسسات المالية الأميركية، وحظر القدرة على التعامل مع الشركات الأميركية، أو الحصول على تأشيرات لزيارة الولايات المتحدة».

وأضافت إن «هذه الخطوات تظهر التزامنا بالعمل مع الحكومة العراقية وجميع العراقيين المناهضين للفساد وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من قبل مسؤولين حكوميين».

وأشارت إلى أنها «ستواصل مساءلة الأفراد المتورطين بانتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك اضطهاد الأقليات الدينية والمسؤولين الفاسدين الذين يستغلون مناصبهم لملء جيوبهم بالمال واحتكار السلطة لصالحهم على حساب مواطنيهم».

وشملت قائمة العقوبات الأميركية الأخيرة أربع شخصيات عراقية، وهم ريان الكلداني قائد فصيل «بابليون» التابع للحشد الشعبي، ووعد قدو زعيم فصيل «الشبك» في سهل نينوى، ونوفل العاكوب محافظ نينوى السابق، بالإضافة إلى أحمد الجبوري رئيس تحالف «المحور» ومحافظ صلاح الدين سابقاً.

وكالات

الوطن
عين على الوطن...
www.alwatan.sy

رئيس التحرير
وضاح عبد ربه

مدير التحرير
جانبلات شكاي

المدير الفني
لارا توما

الاشتراك السنوي (٦٠٠٠) ل.س للأفراد والوزارات والمؤسسات العامة والخاصة

المكاتب في المحافظات

■ دمشق ـ المنطقة الحرة بناء الوطن
هاتف: ٢١٣٧٤٠٠/٣٠٦٥-٠١١
فاكس: ٢١٣٩٩٢٨-٠١١

■ حلب ـ الجميلية ـ مقابل صالة معاوية ـ سنتر الشرق الأوسط ـ طابق ٥
هاتف: ٢٢٧٧٢٥٦-٠٢١ تليفاكس: ٢٢٧٧٢٥٧-٠٢١

■ حمص ـ بناء البلازا غرب مبنى المحافظة طابق ثالث
هاتف: ٢٤٥٤٠٢٠ - ٠٣١ فاكس: ٢٤٥٤٠٢١ - ٠٣١

■ اللاذقية ـ شارع المغرب العربي مقابل مالية اللاذقية بناء البازيدو ٣٦ طابق أول
هاتف: ٢٣١٢١٨ - ٠٤١ فاكس: ٢٣١٢١٨ - ٠٤١

■ طرطوس ـ الكورنيش الشرقي مقابل مركز خدمات سيريتل ـ هاتف: ٣٢٧٤٥٥-٠٤٣ ـ فاكس: ٣١٣٠٩٠